الأمم المتحدة

A/73/83*–E/2018/62*

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٢٢ من القائمة الأولية**
تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ١٨ (د) من جدول الأعمال
المسائل الاقتصادية والبيئية: المستوطنات البشرية

التقدّم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدّ هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٣٥. وهو الأول في سلسلةٍ من خمسة تقارير رباعية السنوات، وأحد العناصر في عملية متابعة واستعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ويبيّن التقرير النهج التدريجي والشامل للجميع الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنسيقه بوصفه مركز تنسيق معنياً بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، وبالتعاون مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٥٦.

وقد تبيّنت دروس كثيرة ونشأت تحديات وفرص عديدة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية التي انقضت منذ اعتماد الخطة الحضرية الجديدة؛ ويوضح هذا التقرير التقدم الذي أحرزته هيئات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية ودون الوطنية والسلطات المحلية والجهات المعنية في تنفيذ هذه الخطة ورصدها.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

** A/73/50.

18-06443 (A) 260618 260618

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتألف التقرير من خمسة فروع. يقدم الفرع الأول سياق التقرير والغرض منه. ويتضمن الفرع الثاني مقارنةً بين الخطة الحضرية الجديدة والخطط الإنمائية العالمية الأخرى التي اعتُمدت في عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ويوضح أوجه الترابط بينها، ويبيّن كيف تشكّل الخطة الحضرية الجديدة عاملاً معجِّلاً لتحقيق كل الخطط الإنمائية الأخرى، ويدعو إلى تحقيق الاتّساق والتكامل على صعيدَي السياسات والتنفيذ على السواء.

ويتضمن الفرع الثالث توصيات باتّباع نهج تدريجي في الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وفق العناصر الأربعة التالية: (أ) نظم لإنتاج منصات بيانات تشاركية مفتوحة وسهلة الاستخدام تنضاف إلى المصادر الحالية للبيانات؛ (ب) منصات جديدة وموسّعة للتعاون على إنتاج المعارف وتقديم التقارير بشأنها؛ (ج) آلية للتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تعزّز الشراكات وتوسع نطاقها؛ (د) القدرات اللازمة لتقديم التقارير عن تنفيذ خطط التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك عن جمع البيانات وتحليلها، ووضع السياسات وتنفيذها، وإشراك أصحاب المصلحة.

ويبيّن الفرع الرابع المرتكزات الرئيسية اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تنفيذاً فعالاً، ومنها توفّر هياكل الحوكمة والأطر الداعمة؛ وتخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية والعمرانية؛ ووسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل والابتكارات وتنمية القدرات.

وأخيراً، يتضمن الفرع الخامس توصيات رئيسية موجّهة إلى الدول الأعضاء.

أولاً – مقدمة

١ – أُعدَّ هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٤ ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٣٥.

٢ – وتتعلق الخطة الحضرية الجديدة بالناس وكوكب الأرض والازدهار والسلام والشراكات في المناطق الحضرية. وهي قد اعتُمدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأقرّتها الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦[(١)]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً رفيع المستوى، على النحو الذي تدعو إليه الخطة، ناقشت فيه سبلَ تنفيذ الخطة بفعالية ودور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في ذلك، واقترحت فيه تعزيز الموئل من أجل زيادة فعالية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة.

٣ – وهذا التقرير، الذي يصدر بعد اعتماد الخطة الحضرية بثمانية عشر شهراً تقريباً، هو الأول في سلسلةٍ من خمسة تقارير رباعية السنوات، وأحد عناصر عملية متابعة واستعراض تنفيذ الخطة. وهو يتضمن تقييماً للنظم الحالية والموارد المتاحة لتنفيذ الخطة ورصدها، ويوصي باتخاذ خطوات لضمان نجاح إعداد التقارير اللاحقة. وسيتضمن ثاني التقارير الرباعية السنوات، والذي سيصدر في عام ٢٠٢٢، بيانات كمية ونوعية ستنتجها نظم الرصد المقترحة في هذا التقرير. وسوف يتضمّن إسهامات طوعية مقدّمة من الدول الأعضاء ومساهمات من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء وأصحاب المصلحة، بواسطة منصات المشاركة المقترحة في هذا التقرير[(٢)]. وسيكون ثالث هذه التقارير الرباعية السنوات، والمقرر إصداره في عام ٢٠٢٦، بمثابة استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة، إذ سيقيّم التقدم المحرز وسيحدد أوجه التحسين الممكنة.

٤ – ومنذ اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، تفاقمت حدّة العديد من التحديات في المناطق الحضرية. وما زال التزايد في أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والفصل المكاني يؤثّر على حياة الشعوب في معظم المدن في العالم، مؤدياً إلى تركيز المساوئ بشكل هائل في أماكن محدّدة وإلى تأثيرها على أشخاص محدّدين. وما فتئت المناطق الحضرية تستحيل، على نحو متزايد، إلى بؤرا للأزمات وانعدام الأمن والعنف، وهي أمور تزيد من التشريد والهجرة القسرية. فأغلبية اللاجئين البالغ عددهم ٢٥ مليوناً، والنازحين البالغ عددهم ٤٠ مليوناً، الموجودين في العالم اليوم، يعيشون في المدن والمستوطنات الحضرية، تحت وطأة ظروف صعبة في كثير من الأوقات. ولا يزال السكن، إلى حد بعيد، غير ميسور التكلفة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء. فعلى الصعيد العالمي، يعيش ١،٦ بليون شخص في مساكن غير ملائمة[(٣)]، منهم حوالي بليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية. وبالموازاة مع الطابع الأنثوي الذي يطغى على الفقر الحضري، يشهد عدد الأسر

(١) قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٦.

(٢) المرجع نفسه، الفقرتان ١٦٢ و ١٦٦.

(٣) UN-Habitat, *World Cities Report 2016: Urbanization and Development — Emerging Futures* (Nairobi, 2016).

المعيشية التي تعيلها نساء في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية نسقا متزايدا. وتؤثر جميع أشكال الإقصاء هذه تأثيراً غير متناسب على المرأة والشباب وكبار السن والمهاجرين والفئات المهمشة الأخرى.

٥ - أمّا نماذج التحضّر غير المستدامة، ومنها النمو الحضري غير النظامي والعشوائي، فهي ماتزال قائمة وتستهلك نسبة مفرطة من الأراضي والطاقة وتضر بالبيئة. وعلى الرغم من ذلك، تظلّ مدن عديدة تشكّل أماكن للابتكار والتغيير الاجتماعي والازدهار. فباعتماد الخطة الحضرية الجديدة، وافق المجتمع الدولي على أن التوسع الحضري يمكن أن يكون محركاً لإحداث تغيير إيجابي. ومن ثم، أعاد إعلان كوالالمبور ٢٠٣٠ بشأن المدن، الذي اعتُمد في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، التذكير بقدرة المدن على إحداث التغيير، وذكّر بالتطلّع الصادق إلى عدم ترك أي أحد أو أي مكان خلف الركب. وتمثّل الخطة الإطار المرجوّ لتحقيق الدور الحيوي الذي يتعيّن أن تقوم به المدن في اتخاذ القرارات وتحقيق تحوّلات على صعيد التنمية، وللارتقاء بهذا الدور.

٦ - ومن المهم التأكيد على أنّ الحكومات تواجه تحديات مختلفة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وما تشتمل عليه أهداف التنمية المستدامة من عناصر متعلقة بالمدن. وتتضمن هذه التحديات انخفاض مستويات الوعي بالفوائد المحتملة للتحضّر ومستويات الالتزامات المتعلقة بالمدن في الخطط العالمية للتنمية. وتواجه السلطات الوطنية تحديات أخرى، مثل تدني القدرات المؤسسية والمالية، ونقص التمويل الإنمائي، وقصور هياكل الحوكمة المتعددة المستويات، وضعف الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويتطلّب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة اتخاذ إجراءات محلية. وهذه الإجراءات تقتضي توفّر قدرات مؤسسية وتنظيمية وسياساتية ومالية كثيراً ما تكون منعدمة أو غير متطورة. وغالباً ما تكون الحكومات المحلية غير مجهزة بالموارد المالية والبشرية اللازمة، الأمر الذي يحول دون تمكّنها من تخطيط وإدارة وتنفيذ السياسات والإجراءات التحويلية الواردة في الخطة. أمّا القدرة على تعزيز نقل مهمات تصريف الأعمال وتوطيد الاستقلال الذاتي المحلي في العديد من البلدان فهي منخفضة، والعديد من المدن مازال يفتقر إلى الإيرادات والضرائب والموارد المالية المحلية اللازمة للتعاطي مع التحديات المتصلة بالتوسّع الحضري. ويزداد هذا الوضع سوءاً بفعل ندرة الموظفين المدرَّبين تدريباً جيداً، مما يحول دون تطوير واستخدام السياسات وأدوات الإدارة الحضرية المبتكرة.

٧ - وتربط آليات الإبلاغ المبيّنة في الخطة الحضرية الجديدة بتلك المعتمَدة في إطار سائر الالتزامات العالمية والخطط الإنمائية التي تتصدى لهذه التحديات الحضرية. فتتبّعُ التقدم المحرز باتجاه تنفيذ الخطة على جميع المستويات، وتقييمُ تأثير هذا التنفيذ، يتطلّبان اعتمادَ نهج متكامل يجمع بين البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك أصناف مكانية منهما. ويتيح رصد تنفيذ الخطة أيضاً الفرصة لتعزيز إمساك الجهات الشريكة المنفِّذة بزمام الأمور، ومنها العديد من الفئات المهمشة التي يمكن أن تؤدي دوراً قيماً في التنفيذ.

٨ - وأُعد هذا التقرير بالتشاور مع ٢٣ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، وخمس لجان اقتصادية واجتماعية إقليمية و ٣٠ جهة شريكة. وهو يستند إلى عملية الموئل الثالث، التي شملت تنفيذ منتديات شتى لأصحاب المصلحة المتعددين، ومؤتمرات إقليمية ومواضيعية، ووحدات معنية بالسياسات، وكذلك العمليات التشاورية التي يسّرتها كلٌّ من فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية والجمعية العامة للشركاء. ويختتم التقرير بتوصيات تدعو إلى الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لغاية عام ٢٠٣٦، وهو الأمر الذي سوف يتطلّب قدراً كبيراً من الالتزام والدعم من جانب القطاعين العام والخاص والهيئات غير الحكومية على السواء خلال السنوات المقبلة.

ثانياً – تعزيز الروابط بين خطط التنمية العالمية

٩ – تشدد الخطة الحضرية الجديدة على أهمية الروابط القوية بين مختلف الخطط الإنمائية العالمية[٤]، ولا سيما تلك التي اعتُمدت قبل إقرار الخطة الحضرية. فهي بمثابة عامل تسريع في تنفيذ جملة من البرامج منها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وإطارِ سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطةِ عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولا يمكن فصل الجهود الجارية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة عن تلك الرامية إلى تنفيذ أهداف ومبادئ وغايات الخطط الأخرى، وهي جميعا تكتسي أبعاداً حضرية ومكانية هامة. وفهم أوجه الترابط المتعدّدة فيما بين هذه الخطط أساسي لإطلاق الإمكانات الكاملة التي يختزنها كلّ منها، ولتعظيم الاستفادة من الموارد ومن نتائج تنمية الموارد، وذلك على جميع المستويات الحكومية، وداخل منظومة الأمم المتحدة، وفي جميع القطاعات ولدى جميع الجهات صاحبة المصلحة.

ألف – الاتساق بين خطط العالمية على المستوى الحضري

١٠ – تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أهمية تعزيز واستكمال الخطط العالمية من أجل تفادي أوجه القصور والقليل من التفاعلات السلبية بينها أو التقليص من هذه التفاعلات إلى أدنى حد[٥]. وسيفضي تحسين فهم هذه الروابط إلى إنارة السبيل أمام عملية اتخاذ القرارات المتوازنة حتى يتم الاعتراف بالمقايضات اللازمة واعتماد الحلول الطويلة الأمد المطلوبة. والرصد والتحليل المنهجيان، إضافةً إلى تنفيذ السياسات والمبادرات اللازمة لبناء الاتساق بين خطط التنمية العالمية، أمور ضرورية لبلوغ النهج الشامل للجميع الذي تنص عليه الخطة الحضرية الجديدة. أمّا المفاهيم العالمية، من قبيل ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“؛ واتّباع نُهُج مبتكرة في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتنفيذ مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها[٦]؛ إضافةً إلى الجهود التي تبذلها بعض الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تكريسِ رؤية ”الحق في المدينة“[٧] وتنفيذِ نُهج شاملة قائمة على الأدلة من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات[٨]، فهي بمثابة أسس مهمة وإحالات مرجعية لتنفيذ تلك الخطط تنفيذاً متكاملاً. وتتحقق تفاعلات إيجابية كبيرة عند اعتماد نُظم للحوكمة وللشراكات قائمة على تعدد القطاعات والجهات صاحبة المصلحة، وعند استخدام الموارد المالية والتكنولوجيا بطريقة أكثر فعالية لدعم العلاقات الأفقية واتّساق السياسات على نطاق القطاعات ولدى جميع الجهات الفاعلة، على النحو المقترح في هذا التقرير[٩].

---

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرات ٦ و ٩ و ١١ و ١٢ و ٧٧ و ٧٩ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٥٠.

(٥) International Council for Science, *A Guide to Sustainable Development Goal Interactions: From Science to Implementation*, D.J. Griggs and others, eds. (Paris, 2017).

(٦) أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرة ١١.

(٨) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), “Safe cities and safe public spaces: global results report” (New York, 2017).

(٩) International Council for Science, *A Guide to Sustainable Development Goal Interactions*.

١١ - وعديدة هي أوجه الترابط بين الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١. فأكثر من نصف غايات الأهداف تشتمل على عنصر يتعلّق بالمدن، وهي مرتبطة بنحو من ٦٠ في المائة من مؤشرات الأهداف. وبعض الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة واضح جداً. ومن هذه الأهداف، على سبيل المثال، الهدف ٤ المتعلق بالتعليم، والهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف ١٦ المتعلق بالحكم الرشيد والهدف ١٧ المتعلق بالشراكات ووسائل التنفيذ، وكلها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوسع الحضري المستدام. أما المسائل من قبيل تغيرُ المناخ، والإسكان والأحياء الفقيرة، والتمويل، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وعدم المساواة، والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية، والمساواة بين الجنسين، والعنف القائم على نوع الجنس، والأمن الغذائي والتغذية، والهجرة، فهي مسائل وثيقة الصلة بالمدن. ويمكن للسياسات والاستراتيجيات التي تعالج هذه المسائل مجتمعةً أن تحوّل أوجه التآزر المحتملة إلى عمل متكامل[١٠].

١٢ - وفي السياق نفسه، هناك أدلة هامة تبين أن التخطيط الحضري المتكامل، والحصول على الخدمات الأساسية، وتحسين الأحياء الفقيرة، والسكن اللائق والميسور هي أمور تحدّ من الأمراض غير المعدية ومن الآثار البيئية، وتدعم الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة والرفاه والهدف ٧ المتعلق بالطاقة والهدف ١٣ المتعلق بالمناخ[١١]. وكذلك، يسهم توفير البنية التحتية الإقليمية والحضرية، بوصفه عنصراً من عناصر الهدف ٩، في تعزيز الأسواق وسلاسل القيمة، بما يدعم الهدف ٨ المتعلق بالعمل والنمو الاقتصادي والهدف ١٢ المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويحقق أوجه ترابط أفضل بين الريف والمدينة تساعد على تحقيق الهدف ٢ المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة[١٢].

١٣ - وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة عنصراً مهماً متعلقاً بالمساواة بين الجنسين، مما يربطها بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، إلى أن حالات العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي تشكل جائحة عالمية تنتهك حق النساء والفتيات في العيش من دون الشعور بالخوف والتعرض للعنف، وأن المناطق الحضرية تشهد بكثافة مشاكل كثيرة من هذا القبيل. فعلى سبيل المثال، عندما يضطر السكان إلى تحمل فترات تنقل أطول وتكاليف نقل أعلى، فإنّ الأمر يعني أيضا بالنسبة للمرأة التعرض للعنف أو التحرش أو انعدام الأمن. أما الافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وخيارات السكن الميسور التكلفة وحقوق حيازة الأرض فهو يؤثر كذلك تأثيراً غير متناسب في النساء. وقد استرشد هذا التقرير بهذه الديناميات في الانتباه إلى الحاجة الجماعية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بكل سياق من السياقات، وهو أمر أساسي من أجل ضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية، ومن ثم التنفيذ الناجح للخطة الحضرية.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) نظر المواد التكميلية لهذا التقرير التي أعدّت من خلال عملية تشاورية، متاحة على الرابط التالي: http://nua.unhabitat.org.

١٤ - وتدعو الخطة، من خلال اعترافها بفوائد الاستجابات التآزرية، إلى تحسين التدريب وتعزيز قدرات المخططين الحضريين لضمان التصدي للتحديات المتكاملة بصورة شاملة. والتقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف ليس أساسياً للنجاح في تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل أيضاً في تحقيق جميع خطط التنمية العالمية[١٣].

الشكل الأول

سكان المناطق الحضرية، حسب القارات، في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٣٦

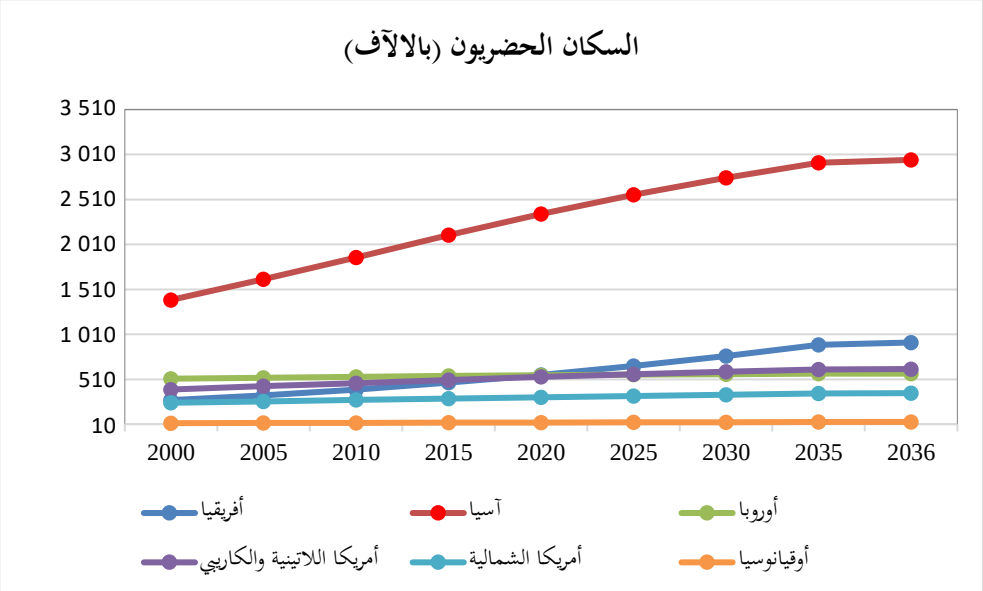

المصدر: توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٤.

(١٣) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرة ١٠٢.

الشكل الثاني

تأثير الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة في الأهداف الأخرى

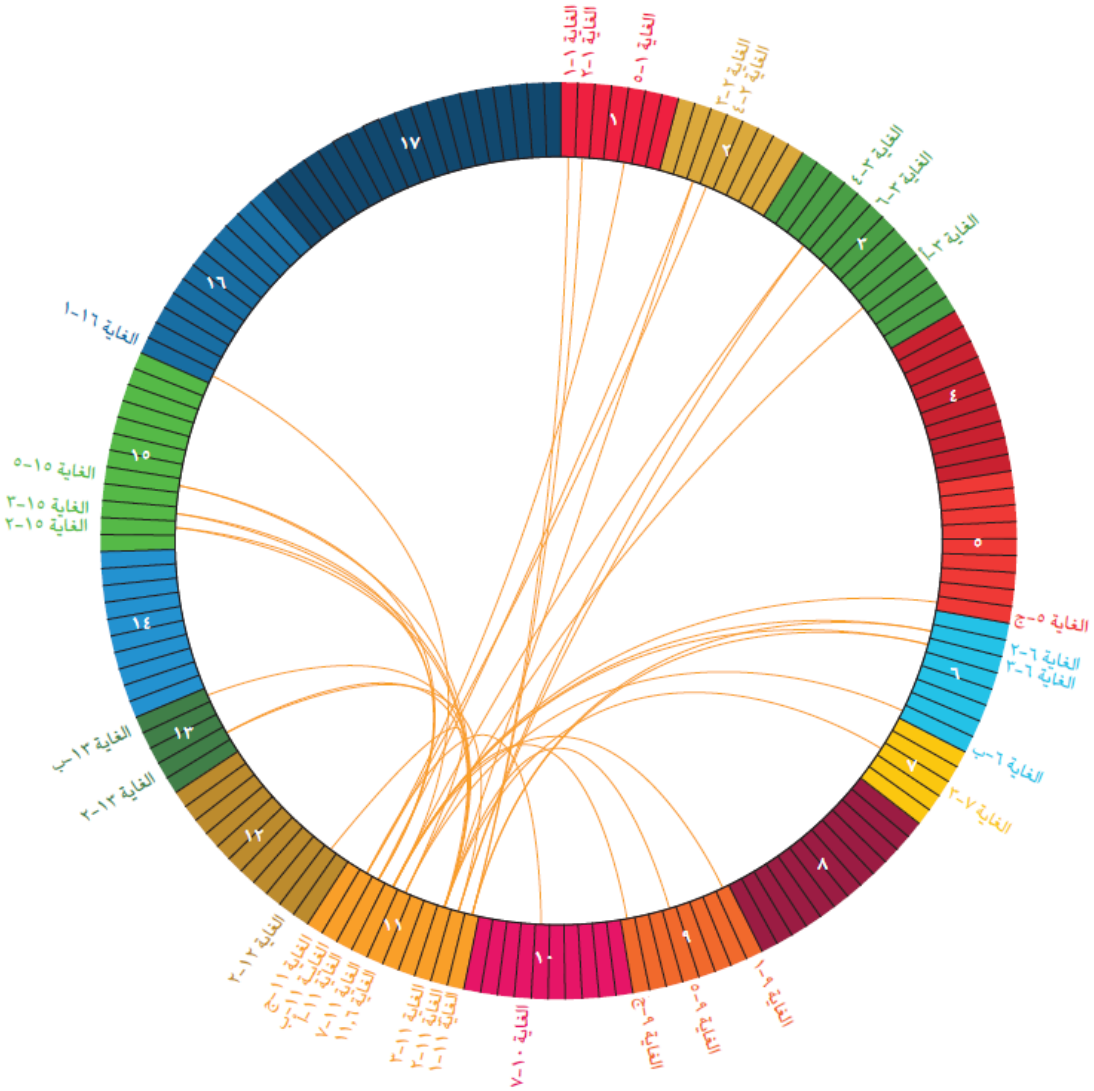

١٥ - يعمل موئل الأمم المتحدة، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتحضر المستدام والمستوطنات البشرية، بالتعاون الوثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وشعبة الإحصاءات لاستكمال عملية إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك العناصر المحددة في الخطة التي لا تشملها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تدعو الخطة والغاية ١١-ب من الهدف ١١ المدن والمستوطنات البشرية إلى اعتماد وتنفيذ سياسات وخطط متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. واستجابةً لذلك، تحشد منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الحكومات والشركاء الرئيسيين من أجل تحقيق هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المدن ورؤساء البلديات باتخاذ مزيد من المبادرات وتحمل مزيد من المسؤوليات المتعلقة بالرصد على المستوى المحلي ووضع خطط محلية لتنفيذ اتفاق باريس، بمعزل عن الدعم على المستوى الوطني أحياناً. وتشمل الأمثلة على ذلك إقامة شبكات وطنية من المدن تتصدى لتغير المناخ، مثل المدن

البالغ عددها ٤٠٢ مدينة ضمن منتدى عُمَد الولايات المتحدة للمناخ، فضلاً عن المنظمات العالمية مثل شبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة ـــ ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، والرابطة العالمية للمدن الكبرى، وفريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ، وغيرها من المبادرات التعاونية مثل مبادرة المخططين للعمل المتعلق بالمناخ.

باء – تعزيز اتساق السياسات

١٦ – يساعد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على تيسير إنجاز خطط إنمائية أخرى، حيث أنّه يوفّر أساساً تمكينياً عن طريق سياسات وخطط ونهج وإجراءات محددة ضمن السياق الحضري. ومن الأمثلة على ذلك مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الحضرية الوطنية[١٤] لتنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. والمواءمة مفهوم رئيسي لاتساق السياسات العامة، يشير إلى الجهات الفاعلة والقطاعات ونطاقات التدخل في تسلسل التنفيذ. والسياسات الحضرية الوطنية هي، على سبيل المثال، أدوات أساسية لدمج طاقات المراكز الحضرية وإمكاناتها المفككة في كثير من الأحيان، بما ينشئ روابط متآزرة وسياسات متسقة من خلال مواءمة ديناميات التحضر والعملية الشاملة للتنمية الوطنية[١٥].

١٧ – ويتطلّب العدد الذي لا يحصى من الصلات بين الأهداف والغايات العالمية مزيداً من البحوث والمعارف المتعلقة بالعوامل التي تشكّلها. فقد حققت مبادرة ازدهار المدن التي وضعها موئل الأمم المتحدة تقدماً هاماً في فهم طبيعة الأبعاد المختلفة للتحضر المستدام وقوتها والعلاقة فيما بينها. وأسهمت المبادرة التي نفذت في أكثر من ٤٠٠ مدينة، في فهم العلاقات التآزرية والاستفادة منها، وتزويد واضعي السياسات والمستثمرين وسائر أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاعتماد سياسات أكثر استنارة وشمولاً.

١٨ – ولا بد أيضاً من وجود اتساق بين المراحل المقبلة الحاسمة للخطط العالمية، بما في ذلك الاجتماع القادم لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٨ مع مجموعة العشرين الحضرية (U20) بقيادة فريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ، و*تقرير الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* في عام ٢٠١٩، الذي سينظر في الإنجازات المتعلقة بالأبعاد الحضرية والإقليمية لأهداف التنمية المستدامة. وستدمج هذه النواتج وتصب في نظام إعداد التقارير التي تصدر كل أربع سنوات بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، على النحو الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

١٩ – وبالتنسيق مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة وشعبة الإحصاءات، أحرز تقدم كبير في تنمية القدرات الوطنية وأدوات التدريب لمساعدة الدول الأعضاء على جمع وتحليل واستخدام البيانات الحضرية من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط[١٢]. فقد قام موئل الأمم المتحدة واللجان الإقليمية بتوفير التدريب لأكثر من ٥٠ بلداً في مجال رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات المواضيعية الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة، وبإعداد المبادئ التوجيهية المرجعية للمكاتب الإحصائية الوطنية[١٦]. وتستطيع هذه الأدوات، إذا أدمجت إدماجاً سليماً، أن ترشد المدن والبلدان نحو العمل

(١٤) كما نوقش في اجتماع فريق الخبراء بشأن مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الحضرية الوطنية، خلال المؤتمر الدولي الثاني بشأن السياسات الحضرية الوطنية الذي عقد في باريس في أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٥) UN-Habitat, *World Cities Report 2016*.

(١٦) موئل الأمم المتحدة، “Sustainable urbanization in the Paris Agreement: comparative review of nationally determined contributions for urban content” (Nairobi, 2017). متاح على الرابط التالي https://unhabitat.org/books/sustainable-urbanization-in-the-paris-agreement.

باتساق على تخفيف آثار تغير المناخ، والتحضر المستدام، والتحقيق المتزامن للخطة وللعديد من الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، هناك حتى الآن نسبة ٧٠ في المائة من المساهمات المحددة وطنياً، والمقدَّمة لتنفيذ اتّفاق باريس، التي تتضمّن إشارات واضحة للشؤون الحضرية، بحيث تستطيع أدوات التدريب هذه أن تستفيد منها وتعززها.

٢٠ - والنهج المترابط يحول دون التداخل، ويكفل تحسين الاستفادة من رأس المال البشري والمالي، ويضيف قيمة عن طريق ربط المبادئ الأساسية فيما بين الخطط التي قد تعتمد على مظاريف التمويل نفسها، وتتضمن أهدافاً شاملة، وتؤثر في المجتمعات المحلية نفسها. وهناك عدة أوجه ارتباط واضحة تربط الخطة الحضرية الجديدة بمنهجية الرصد وبمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أعدت بالتعاون مع شعبة الإحصاءات وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستخدم رصد نوعية الهواء والملوثات القصيرة الأجل في المناطق الحضرية المؤشر ٩-١ للهدف ٣ والمؤشر ٦-٢ للهدف ١١. وقد وضعت منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، تحت رعاية آلية الأمم المتحدة للمياه، منهجيات رصد لتتبع نوعية المياه. ورغم أنه يمكن رصد بعض المجالات التي تركز عليها الخطة الحضرية الجديدة رصداً فعالاً باستخدام المؤشرات القائمة المطبقة على الصعيد المحلي، يعمل موئل الأمم المتحدة حالياً على وضع إطار يتألف من غايات ومؤشرات تكميلية. وهذا أمر بالغ الأهمية للنجاح في رصد تنفيذ الخطة على نحو يتماشى مع الخطط الأخرى.

٢١ - وتتناول الخطة والأهداف مسألة التنمية الإقليمية المتوازنة والمتكاملة ومسألة إدماج أوجه التآزر الإقليمي والحضري[١٧]، مما يشكل فرصة لتعميم وإدماج الرصد التكميلي في التقارير التي تصدر كل أربع سنوات. فالحكومات الوطنية والمحلية التي تجمع البيانات وترصد الخطة وأهداف التنمية المستدامة لا تعمل بصورة تامة على دمج الخطط العالمية في العمليات والمنظومات القطرية. لذلك، فإنّ إعداد التقارير المتكاملة بشأن الأبعاد الحضرية للخطط العالمية يخفّف من عبء الرصد والإبلاغ عن البلدان والمدن، ويسهم في الصلات بين مختلف آليات التمويل.

٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، يدرس الاتحاد الأوروبي أوجه الترابط مع جميع الخطط الإنمائية ويستخدم الخطة الحضرية الجديدة بوصفها خطة تنفيذ البعد الحضري للاتفاقات العالمية من خلال الخطة الحضرية للاتحاد الأوروبي[١٨] وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويعمل الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وموئل الأمم المتحدة، على وضع إطار إقليمي متوائم مع خطة عام ٢٠٦٣، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس وغيرها من المبادرات.

٢٣ - وتهيئة بيئة مؤاتية شاملة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة شرط مسبق لتحسين اتساق السياسات. فمنذ اعتماد الخطة، لم يتسنّ بعد القيام بالتهيئة الضرورية والناجحة لبيئة مؤاتية - فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات، والمعارف، وتوفير التمويل للبلديات، وتطوير الخبرات والقدرات - في كثير من الأماكن وتحديداً على الصعيد المحلي، وهذا ما يشكل فجوة خطيرة. لذلك، تتضمّن طرائق قياس التقدم المحرز في تهيئة بيئة مؤاتية مسألة تصنيف البيئة المؤاتية للمدن ضمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإعداد

(١٧) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرات ١٥ و ٢٣ و ٥٠ و ٨٨ و ٩٨ و ١١٩ و ١٣٦.

(١٨) متاحة على الرابط التالي: https://ec.europa.eu/futurium/en/node/1829.

تقرير *تقييم البيئة المؤسسية المؤاتية للحكومات المحلية في أفريقيا* بالتشارك بين مبادرة تحالف المدن، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة. ولا يمكن إنجاز الخطة وما يتعلق بها من خطط عالمية من دون قيادة الحكومات المحلية ودون الوطنية، جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن دون الاعتراف بالحاجة إلى تقييم البيئات المؤاتية اللازمة لوضع سياسات حضرية وطنية أكثر اتساقاً.

جيم - التّقدم المحرز في اتّباع نهج متكامل

٢٤ - وفقاً لما سُلِّطَ الضوء عليه في هذه الوثيقة وفي المواد التكميلية المتاحة على موقع موئل الأمم المتحدة[١٢]، أحرز بعض الحكومات المحلية والوطنية ودون الوطنية تقدماً في وضع خطط وعمليات محلية مترابطة من أجل متابعة الخطة الحضرية الجديدة واستعراضها، وهي تعمل على تحقيق التآزر بين الخطط العالمية المختلفة.

٢٥ - وللأشكال المختلفة للبيانات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمكان وبالنوعية من قبيل أفضل الممارسات والبيانات المجتمعية، أهميتها في رصد الخطط العالمية والإبلاغ عن تنفيذها، ويشكل التحليل والتطبيق السليمان لهذه البيانات عنصرين أساسيين لبلوغ الأهداف الواردة في هذه الخطط. فعلى سبيل المثال، وضع البنك الدولي، من خلال الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، مؤشرات متعلقة بالأراضي لقياس ضمان الحيازة بدعم من الجهات المانحة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع أدلة وأدوات محسنة للتعرّف على ملامح الجرائم وحالات العنف، وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تحديد العوامل النوعية التي يمكن للثقافة فيها أن تقوم بدور في إنجاز الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وعلى الصعيد الوطني، وضعت بلدان عديدة، بما فيها بوتسوانا وتونس وكولومبيا والهند، خطط عمل مشتركة لرصد البرامج العالمية والإبلاغ عنها. وفي المكسيك، نفذ معهد صندوق إسكان العمال الوطني، مصرف السكن الأكبر في أمريكا اللاتينية، مبادرة ازدهار المدن على نطاق البلد، مما مكّن الحكومة من استخدام البيانات والمعلومات لرسم أكثر من ١٠٠ خطة عمل للمدن استناداً إلى هذه المعلومات. ويبين ذلك الأثر المؤسسي الواضح الذي قدمت فيه البيانات والقياسات المواد اللازمة لوضع هذه الخطط.

٢٧ - وتبذل الحكومات المحلية جهوداً مماثلة: فقد أطلقت حكومة سيول المتروبولية أهداف التنمية المستدامة لسيول، التي تشمل ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و ٩٦ مؤشراً على صلة بأهداف التنمية المستدامة والخطة. ومن الأمثلة الأخرى على الإدماج المحلي الفعال للأهداف وللخطة ما يظهر في مدينة مانهايم الألمانية التي أطلقت خطتها المحلية، المسماة مانهايم ٢٠٣٠، بعد اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، بالتوافق مع الجهود الألمانية المبذولة من أجل رصد التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والعمل في الوقت نفسه على تنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني. وجزء من هذه الجهود هو أداة ميثاق الإدارة المتكاملة للمدينة، التي وضعتها مدينة مانهايم في ألمانيا استناداً إلى مساهمات مقدمة من مواطنيها لتحديد أولويات الرصد والتنفيذ في المدينة بطريقة شاملة. وتبين هذه التجارب والتجارب في مدن أخرى أن توفر الموارد الكافية على المستوى البلدي هو عنصر أساسي من أجل التوصل بنجاح إلى وضع الخطة في السياق المحلي.

٢٨ - ومن المهم أن يتم بشكل منهجي تحديد التفاعلات السلبية والإيجابية، والمؤسسات القائمة في مجال الخرائط، والجهات الفاعلة التي لديها القدرة على تنفيذ هذه الخطط، وضمان وضع آليات جديدة من أجل تكامل السياسات واتساقها[١٩]، وتحديد مؤشرات الرصد المتكاملة، ووضع آليات لتوليفها والإبلاغ عنها.

ثالثا - وضع نظام شامل وتدريجي للإبلاغ

٢٩ - إن عملية الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تكمل وتدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من خطط الاستدامة العالمية، وإضفاء الطابع المحلي عليها. وتستند معظم التقارير المتعلقة بالخطة الحضرية الجديدة إلى نظام المؤشرات والبيانات المتاحة من إطار رصد خطة عام ٢٠٣٠ الذي تنسّقه شعبة الإحصاءات.

٣٠ - وهناك حاجة إلى نهج تدريجي للإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بالاستناد إلى إطار الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وإلى الجهود التي تقودها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة الإحصاءات. وذلك النهج يركز على أربعة عناصر مترابطة هي: (أ) تعزيز إنشاء نظم لإنتاج منصّات بيانات تتسم بالتشاركية وسهولة الاستعمال؛ (ب) الاستعانة بالمنصات الدينامية القائمة على الانخراط والمشاركة والشراكة، وعلى إدماج الجهات الشريكة في عملية إنتاج البيانات والمعارف والإبلاغ؛ (ج) توطيد الشراكات مع الكيانات المعنيّة في منظومة الأمم المتحدة من خلال آلية للتنسيق على نطاق المنظومة؛ (د) تطوير القدرات على الإبلاغ عن التنفيذ الفعّال لخطط التنمية الحضرية المستدامة.

٣١ - وهذا النهج التدريجي للتقارير التي تقدم كل أربع سنوات سيشكّل الأساس البنيوي لإعداد التقارير اللاحقة على النحو المبين في المرفق الأول. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الوعي بالالتزامات التحويلية للخطة الحضرية الجديدة وبارتباطاتها بالخطط الإنمائية الأخرى، وذلك بالتعاون الوثيق مع شعبة الإحصاءات ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الملكية، مع دعم لعملية رصد ومراجعة واسعة النطاق.

ألف - نُظم لإنتاج منصّات بيانات تتسم بالتشاركية وسهولة الاستعمال

٣٢ - تتطلّب الخطة الحضرية الجديدة أن يكون الإبلاغ عن التقدّم المحرز في تنفيذها بقيادة قُطرية، مع تحديد عملية شاملة تدمج الإجراءات التي تتخذها مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، واستكمال العمل الذي تقوم به الحكومات الوطنية، بما في ذلك جمع البيانات والمعلومات واستخدامها في صياغة السياسات[٢٠].

٣٣ - وستستمر عملية الرصد والإبلاغ بشأن الخطة الحضرية الجديدة في الانتفاع بالاستثمارات في تعزيز أهداف التنمية المستدامة والمنصّات العالمية الأخرى المعنية برصد الخطة. وقد بدأ موئل الأمم المتحدة، من خلال أدائه لدور جهة التنسيق، وبالتعاون مع إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في تقييم ثغرات عملية الرصد لمجالات محدّدة في الخطة الحضرية الجديدة، وفي توجيه

(١٩) International Council for Science, *A Guide to Sustainable Development Goal Interactions*.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرتان ١٦٦ و ١٦٧.

الأدوات والمبادرات القائمة لدعم ذلك، من قبيل مبادرة ازدهار المدن، وأداة توصيف قدرات المدن على التكيف. ويحفّز الطابع المحلي والحضري المبتكر لمؤشرات الهدف ١١ على تطوير منهجيات لجمع البيانات وتنسيقها.

٣٤ - وتقوم كيانات الأمم المتحدة، واللجنة الإحصائية، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، والأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، كلها بتوفير دعم متّسق لعملية الإبلاغ الوطنية عن الخطط الإنمائية المتعددة، حيث تم إحراز تقدم هام، على سبيل المثال، في تنسيق البيانات من أجل إجراء مقارنة أفضل. وفي إطار تلك العملية، اقتُرح تعريف وظيفي للمدينة من قِبل كل من مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، وموئل الأمم المتحدة، وجهات شريكة أخرى، لكي تنظر فيه البلدان من أجل الاتساق في مقارنة البيانات وتجميعها بشكل أفضل.

٣٥ - وتتطلّب الاتجاهات العالمية والإقليمية الهامة، التي تنطوي على آثار هامة للتنفيذ الفعّال للخطة الحضرية الجديدة، أشكالاً مبتكرة من رسم الخرائط والقياس لضمان الإبلاغ المنتظم، سواء على الصعيد القُطري أو على صعيد المدن. وينطبق ذلك على التوسع الحضري للمدن التي يتزايد حجمها، في المتوسّط، بمقدار ضعفي سرعة معدل النمو الحضري، بالتزامن مع انخفاض الكثافة الحضرية[٢١]. وللمساعدة في عملية الرصد العالمي والإقليمي المستقبلي للمناطق الحضرية، تمّ وضع العينة العالمية للمدن[٢٢]، التي تشمل ٢٠٠ مدينة، في إطار النهج التدريجي المقترح للإبلاغ بشأن الخطة. ودعما للرصد والإبلاغ القُطريين، ناقشت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والأربعين، اعتماد عينة وطنية من المدن تسمح بإبلاغ منتظم، وبزيادة قابلية المقارنة فيما بين البلدان، وتجميع القيم الإقليمية. وأقرّت كيانات أخرى أيضا، من قبيل لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، بالحاجة إلى البيانات المكانية. وستتطلب تلك الجهود تطوير وتعزيز المهارات والنظم الخاصة بجمع مؤشرات وأهداف عالمية تعتمد على المكان، والإبلاغ بشأن تلك المؤشرات والأهداف.

٣٦ - وتقوم منظمات مختلفة بتطوير أشكال جديدة من البيانات، وتصنيف البيانات، وأساليب جديدة في التحليل المكاني. وللطرق التي يقاس بها الأداء الحضري تأثير كبير على تنفيذ جميع خطط التنمية العالمية. فعلى سبيل المثال، تقوم منصة البيانات الحضرية (انظر http://urban.jrc.ec.europa.eu) التي طورتها المفوضية الأوروبية، بدمج مصادر المعلومات التقليدية، والصور الساتلية ذات المقياس الدقيق، وبيانات التعداد، والمعلومات الجغرافية المقدمة طوعا، والبيانات الضخمة، من أجل تشكيل مجموعات بيانات متعددة الأوجه، وإنتاج مؤشرات حضرية مكانية متّسقة. وتساهم بيانات بعينها تنتجها الجهات صاحبة المصلحة، وتتعلق بنوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة وفئات أخرى، في إثراء أدوات القياس. ومن الأمثلة على ذلك التعدادات المجتمعية، من قبيل مبادرة ”اعرف مدينتك“ العالمية الخاصة بالمنظمة الدولية لسكان الأكواخ. وهذه المبادرات ستؤدي دورا حاسما في تعزيز قدرات الحكومات الوطنية فيما يتّصل بالبيانات والإحصاءات من أجل رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه بصورة فعالة، وستُنير السبيل أمام عملية اتخاذ القرارات على مختلف المستويات[٢٣].

(٢١) UN-Habitat, *World Cities Report 2016*.

(٢٢) UN-Habitat, *The Fundamentals of Urbanization: Evidence Base for Policy Making* (2016).

(٢٣) قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٦، الفقرات ١٥٨-١٦٠.

٣٧ - وبوجود أكثر من ٣٢٠ مرصدا حضريا محليا ووطنيا، يُعد المرصد العالمي للحضر التابع لموئل الأمم المتحدة مستودعًا عالميا للبيانات الحضرية يتعامل مع مستويات إقليمية متعددة، ويمكن استكماله ببيانات موضوعية مستقاة من مصادر أخرى، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة. وتشكل التقارير الرئيسية الصادرة عن مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك ''التقرير المتعلق بحالة مدن العالم''، مكونات أخرى مكملة محتملة للتقرير الذي يقدم كل أربع سنوات.

باء - إنشاء منصات وتعزيزها من أجل الانخراط والمشاركة والشراكة في الرصد والإبلاغ

٣٨ - يقع الدور القيادي في الإبلاغ بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على عاتق الحكومات الوطنية. ويقوم موئل الأمم المتحدة حاليا بوضع مبادئ توجيهية للإبلاغ الطوعي الذي تقوده البلدان بشأن تنفيذ الخطة، وسيتم اختبار تلك المبادئ وتعديلها بحلول منتصف عام ٢٠١٩. وقد أنشأت حكومات وطنية أيضا، منها حكومة كل من إندونيسيا، وأوغندا، وشيلي، وصربيا، وطاجيكستان، وكوبا، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، هيئاتٍ مشتركة بين القطاعات، ولجانا وطنية للموئل، وغيرها من منصات الرصد التشاركية الوطنية.

٣٩ - ويمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الآلية المركزية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والإبلاغ بشأنه. وتتم تلبية متطلبات الإبلاغ العالمية بشأن العديد من الخطط بشكل تدريجي، مع زيادة التركيز على مسائل الخطة الحضرية الجديدة، وعلى الروابط بين الجداول الزمنية العالمية للإبلاغ والجهود المبذولة لضمان التنسيق بين موئل الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٠ - وتوفر الآليات الإقليمية، ولا سيما المنتديات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة التي تعقدها اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، منابر فعالة للتعلم من الأقران، ومعالجة الأولويات الإقليمية. ويقوم أيضا كل من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، والمنتدى دون الإقليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول الكاريبية، والمؤتمرات الإقليمية لوزراء الإسكان والتنمية الحضرية، بدور رئيسي في معالجة الأولويات الإقليمية في المناطق الحضرية.

٤١ - ودعا منتدى المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ، التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، إلى اتخاذ إجراءات من خلال تعاون إقليمي يشرك الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وسيقوم منتدى عام ٢٠١٩ باستعراض التقدم وإطلاق تقرير ''مستقبل مدن آسيا والمحيط الهادئ''، ليقدم بذلك تحليلاً للاتجاهات الناشئة ذات الصلة بتنفيذ الخطة والأهداف.

٤٢ - وتقوم الحكومات المحلية والإقليمية حاليا بالفعل بإنتاج معلومات تؤيد إحراز تقدم بشأن الخطة. وهذه الجهود المبذولة في الاستعراضات الوطنية الطوعية تحظى بالدعم من العديد من الحكومات المحلية، بما في ذلك فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية. وساعد أيضا كل من المرصد العالمي المعني بالتمويل والاستثمار الحكومي على المستوى دون الوطني، وقاعدة البيانات العالمية للبلديات، على رصد التغير في الموارد المالية على المستوى دون الوطني وفهم المسائل المالية على الصعيد المحلي.

٤٣ - وتقر الخطة الحضرية الجديدة أدوارا محددة لرابطات الحكومات المحلية ودون الوطنية الممثلة في الجمعية العالمية للسلطات المحلية والإقليمية. وتضطلع المؤسسات والمنصّات البحثية أيضاً بأدوار بالغة

الأهمية في رصد تنفيذ الخطة والمكونات الحضرية لأهداف التنمية المستدامة[٢٤] وهي مستمرة في تقديم دعم تقني هام للسلطات المحلية.

٤٤ - وتعتبر آليات تبادل المعارف ومنصّات الإبلاغ الشاملة للجميع من مستلزمات إشراك الجهات الشريكة وجمع البيانات بطريقة شاملة لعدة قطاعات. فقد أتاحت الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، التي عقدها، في عام ٢٠١٨، موئل الأمم المتحدة، فرصة لتقييم التحديات والخطوات الأولى نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وستشكل المنتديات المقبلة قاعدة رئيسية لزيادة استيعاب المعارف والابتكارات[٢٥]. وينبغي أيضا، بحلول عام ٢٠١٩، تعزيز منصّة كيتو الشابكية الخاصة بالتنفيذ، التي أنشئت بعد المؤتمر الثالث للموئل، لتصبح نظاما ديناميكيا لجمع المعارف وأفضل الممارسات والبيانات. وقد واصلت تجمعات المفكرين الحضريين إشراك الجهات الشريكة في العمل التعاوني من أجل تنفيذ الخطة. ومن المنابر الهامة لنشر تلك الإنجازات منصةُ الممارسات الفضلى التي تستفيد من جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات، التي أصبحت أصنافها متوائمة الآن مع الخطة، والتي ستعمل بكامل طاقتها بحلول عام ٢٠١٩. وأخيراً، فإن المنابر المستقلة وشبكات الجهات صاحبة المصلحة، مثل المنصّة العالمية للحق في المدينة والجمعية العامة للجهات الشريكة، تعمل على تعزيز اتّباع نهج منطلق من القاعدة في عملية الرصد والإبلاغ بشأن الخطة والأهداف.

جيم - الشراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٤٥ - تشكّل الخطة الحضرية الجديدة أساس النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الأبعاد الحضرية لخطة عام ٢٠٣٠ والبرامج الإنمائية العالمية. وحتى حينه، وضع ١٢ كيانا تابعا للأمم المتحدة استراتيجية لتنفيذ الخطة، وتقوم ثلاث وكالات أخرى حالياً بإعداد هذه الاستراتيجية. ويضطلع كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بأنشطة مشتركة لرصد مكوّني المياه والنظافة الصحية في الخطة، ويضطلع كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والبنك الدولي، وموئل الأمم المتحدة، بأنشطة مشتركة لرصد المكونات الخاصة بحيازة الأراضي. وستؤدي هذه النُهُج المتكاملة إلى تكثيف المشاركة والتنسيق على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

٤٦ - وتبذل كيانات الأمم المتحدة جهودا من أجل تحسين ومواءمة إطار المؤشرات العالمية الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية لإحراز تقدّم في رصد واستعراض الخطة وأهداف التنمية المستدامة. وفي الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، اجتمعت كيانات الأمم المتحدة لاستعراض ومواصلة تطوير الإجراءات المقترحة والأطر وآليات التمويل المشتركة. فعلى سبيل المثال، قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وموئل الأمم المتحدة، بعقد اجتماع بشأن تنسيق تنفيذ إطار سنداي والخطة والهدف ١١.

٤٧ - وعلى الصعيد العالمي، يقوم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، من خلال شراكة المدن الأكثر مراعاة للبيئة، بالعمل معا على تنفيذ الخطة من خلال تعزيز الاستدامة البيئية في التنمية الحضرية. وما فتئت اليونسكو تبرز الثقافة وتدعمها كمحرك رئيسي وعامل مساعد لخطة

(٢٤) Timon McPhearson and others, "Building urban science to achieve the New Urban Agenda" Available from www.thenatureofcities.com/2016/10/24/building-urban-science-to-achieve-the-new-urban-agenda.

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرة ١٦٧.

عام ٢٠٣٠، وذلك بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل وضع نظام لقياس مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - ويقوم موئل الأمم المتحدة بتعميم الخطة الحضرية الجديدة من خلال آليات أخرى مشتركة بين الوكالات، كآلية الأمم المتحدة للمياه، وشبكة الأمم المتحدة المعنيّة بالطاقة، وفريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام.

٤٩ - وبتعزيز التعاون في جميع مجالات العمل الإنساني والإنمائي ضمن السياقات ذات الصلة، يعمل موئل الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، على إدماج ممارسات التنمية الحضرية المستدامة في الاستجابة الإنسانية.

٥٠ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً استراتيجية للتوسّع الحضري المستدام؛ وهو يعمل حاليا على الترويج للحق في السكن اللائق. ويشارك البرنامج في تمويل أنشطة في كل من البحرين، وغيانا، وليسوتو، من أجل تطوير قطاعات سكنية فعّالة وكفؤة ومستدامة، والمساهمة في تحقيق الغاية ١١-١ من الهدف ١١. وبالمثل، أنتجت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مواد بشأن الحق في السكن اللائق، وهي تقوم حاليا بإحالة الجهات الشاكية إلى المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق، حيث يشكل ذلك مكونا من مكونات الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في عدم التمييز في هذا السياق.

٥١ - وتشمل الأنشطة والبرامج الأخرى المشتركة بين الوكالات إطار خطّة الأغذية الحضرية التي وضعتها الفاو من أجل تعزيز استدامة النظم الغذائية في المناطق الحضرية. ويقوم كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، حاليا بتقديم الدعم للمنتدى العالمي السنوي لرؤساء البلديات المعني بالتنقل والهجرة والتنمية. وشكّل المؤتمر العالمي لعام ٢٠١٧ المعني بالمدن والهجرة منبراً هاماً لتبادل الدراية الفنية والتوعية بشأن الجوانب المتعلقة بالهجرة ضمن الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يتوقع أن يتم اعتماده في وقت لاحق من عام ٢٠١٨.

٥٢ - وتؤدي اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة دورا رئيسيا في إذكاء الوعي وتعبئة الدعم السياسي لخطط التنمية المستدامة. فقد عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في عام ٢٠١٧، اجتماعا لفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالتحضر، وهو منتدى لجهات شريكة إقليمية، من أجل استعراض تنفيذ الخطة وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وتقود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، مع مؤتمر وزراء الإسكان والتنمية الحضرية، الجهود الرامية إلى وضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ الخطة. وفي إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يجري تنفيذ برنامج المدن الذكية المتحدة لمعالجة المسائل الحضرية الرئيسية في المدن المتوسطة الحجم من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة. وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشطتها التنفيذية في مجال الإسكان والتنمية المستدامة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء في دمج عملية التوسع الحضري ضمن الخطط الإنمائية الوطنية، مع التركيز على تعزيز السياسات والاستراتيجيات

الاقتصادية والمكانية. وقد أسفر ذلك عن التزام بلدان منتقاة بتوخي نهج متعدد القطاعات للتوسع الحضري، يرتبط بالأهداف الوطنية لتحقيق النمو والتحول الشاملين للجميع.

٥٣ - وعلى الصعيد الوطني، تشارك مختلف البلدان حاليا في المبادرة الرائدة العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أي برنامج المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة، التي تركز على توخي نُهج شاملة في التصدي للأشكال اليومية للجريمة والعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي، وغيره من أشكال العنف ضد المرأة والشباب والأطفال، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، وفريقها الاستشاري المعني بالمسائل الجنسانية، ولجنة هويرو، على وضع مذكرة توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على إدماج الأبعاد الجنسانية ضمن جهود التخطيط الحضري والتنفيذ والرصد.

٥٤ - وعلى الصعيد المحلي، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنسيق مبادرة توفير الطاقة على صعيد الأحياء في المدن، وذلك بالتعاون مع ٤٣ جهة شريكة من القطاع المالي والقطاع الخاص. وهو يدعم أيضا التنفيذ المحلي لخطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة في أكثر من ٣٠ مدينة، بهدف تعبئة التمويل اللازم للخطط والمشروعات المستدامة والقادرة على التكيف والمقامة في أحياء المدن المتوسطة الحجم ضمن مجالات التدفئة والتبريد والطاقة.

٥٥ - وتضم الشراكات بين كيانات الأمم المتحدة والجامعات في جميع أنحاء العالم، من قبيل مبادرة التعليم العالي من أجل الاستدامة ومبادرة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بشبكة الجامعات، أعدادا كبيرة من المؤسسات القائمة على المعرفة، وهي توفر التدريب وتنمية القدرات لتعزيز تصميم السياسات ورصدها والإبلاغ بشأنها.

٥٦ - وفي سياق الدول الهشة والكوارث والنزاعات وغير ذلك من مواطن الهشاشة الحادة، يتم تنظيم أنشطة التدريب وتنمية القدرات للربط بين الجهود الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك تحسين رصد حجم التشريد القسري في المدن وأثره.

٥٧ - ويُعَدُّ إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الرصد والإبلاغ أمر أساسيا لكفالة الاستمرارية والمتانة في العمليات الوطنية الموجهة نحو تحقيق الخطة الحضرية الجديدة. لذلك، ستكون هناك حاجة إلى موارد مالية من أجل الاضطلاع بتنمية القدرات حتى يتم تعزيز البرامج والحوارات والشبكات وتطبيقات الإنترنت، وتدريب الجهات المتعددة صاحبة المصلحة.

رابعا - التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة

٥٨ - بما أنّ الخطة الحضرية الجديدة عامل مسرّع لإنجاز البرامج الإنمائية العالمية، فإنها، إلى جانب المتابعة والاستعراض المتعلقان بها، توفر فرصا لتحسين فهم وتنفيذ الأبعاد الحضرية والإقليمية لأهداف التنمية المستدامة. وقد شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٦/٧١، موئل الأمم المتحدة على مواصلة وضع توجيهات عملية مستندة إلى الأدلة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والأبعاد ذات الصلة لخطة عام ٢٠٣٠، وكذلك مواصلة تطوير إطار العمل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية والجهات المعنية الأخرى.

٥٩ - ويتناول إطار التنفيذ الذي تقترحه الخطة الحضرية الجديدة هياكل الحوكمة وتخطيط وإدارة التطوير المكاني الحضري وسبل التنفيذ، بما في ذلك التمويل والابتكار وتنمية القدرات.

ألف - بناء هيكل للحوكمة وإنشاء إطار داعم

٦٠ - يتطلب نجاح تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التنسيق على جميع المستويات. لذلك، يمكن لهيكل حوكمة حضري وإقليمي قائم على إطار تنظيمي وسياساتي وعلى مبدأ التبعية أن يعزّز شرعية ومساءلة الجهات المقرّرة للسياسات والسلطات المحلية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح التمكين لهذه الأطراف المنفّذة الرئيسية للخطة.

٦١ - وتبيّن فترة الإبلاغ الأولى لتنفيذ الخطة أنّ خطط العمل الإقليمية يمكن أن توفر إرشادات بشأن الأطر الوطنية والمحلية وتساعد على دمج الخطة في عملية صنع القرار. وذلك يسري على الخطة الحضرية للاتحاد الأوروبي، وخطة العمل الإقليمية من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٢٦]، والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والمنتدى الإقليمي للجهات الشريكة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإطار الإقليمي المنسّق لتنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا.

٦٢ - وقد بُذلت أيضاً جهود دون إقليمية لإعداد خطط موحدة، مثل الخطة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط، وخطة العمل دون الإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في منطقة البحر الكاريبي، وخطة المدن الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٦٣ - وبالمثل، تعكف البلدان حاليا على وضع خطط عمل لتنفيذ الخطة والأهداف الإنمائية. وكما ورد في ”التقرير العالمي عن حالة السياسات الحضرية الوطنية“ الذي أعده موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد اعتمد ٧٦ بلدا، من أصل ١٥٠ بلداً خضع للتحليل، سياسات حضرية وطنية واضحة ذات صلات قوية بالخطة[٢٧]. ومع ذلك، فمعظم تلك البلدان يفتقر إلى مؤسسة وطنية متخصصة للإشراف على فعالية تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية. وفي حوالي ٢٠ بلداً، تقدّم الوكالات الدولية حاليا دعما مباشرا لمتابعة ومراجعة السياسات الحضرية الوطنية.

٦٤ - وتقوم الحكومات الوطنية حاليا ببذل الجهود لتعزيز مؤسسات الحوكمة الحضرية والتعاون فيما بين الجهات صاحبة المصلحة من خلال تنظيم المؤتمرات والمنتديات الحضرية الوطنية، كما في حالات الأرجنتين، وبليز، والسويد، وغانا، وكولومبيا، وكينيا، والمملكة العربية السعودية. ولا تزال لجان الموئل الوطنية، التي أنشئت في إطار الموئل الثاني، تنشط في عدد من البلدان، حيث تقوم بإشراك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بالمسائل الحضرية[٢٨]. وفي أفغانستان، وعلى الرغم

(٢٦) متاح على الموقع الشبكي التالي: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/42146/S1800032_en.pdf?sequence=7&isAllowed=y.

(٢٧) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and UN-Habitat, *Global State of National Urban Policy* (Paris, OECD Publishing, and Nairobi, UN-Habitat, 2018).

(٢٨) UN-Habitat, “Guide on national habitat committees: purpose and composition” (Nairobi, 1996).

من وجود تحديات عديدة، فقد تم تنفيذ الخطة في إطار متكامل لبناء مستقبل المدن الأفغانية، بتأييد من رئاسة الدولة وبدعم من منظومة الأمم المتحدة[٢٩].

٦٥ - ونظّمت الحكومات المحلية حوارات واسعة النطاق في مجال السياسات بشأن الخطط المحلية لتنفيذ الخطة. فقد وجّهت كيتو استراتيجياتها ورؤيتها لعام ٢٠٤٠ نحو تنفيذ الخطة وترجمة أهداف التنمية المستدامة، حيث أُحرز تقدّم كبير حتى حينه، بما في ذلك اعتماد استراتيجية للمرونة وخطة لإدارة مخاطر الكوارث، وإعادة صياغة خطة التنمية والتنظيم العمراني، وإنشاء المزيد من وسائل النقل العام المستدامة والمراعية للاعتبارات الجنسانية. وتتيح مدريد للمواطنين، من خلال تطبيق مفتوح المصدر، تحديد كيفية إنفاق جزء من ميزانية المدينة وتشكيل سياساتها الإنمائية المستقبلية. ويعمل البرنامج الإنمائي حاليا على تهيئة الظروف اللازمة لمشاركة تلك المبادرة مع عواصم أخرى.

٦٦ - وعلى المستوى المواضيعي، تشجع الخطة البلدان على النظر في مبادرات مشتركة بين القطاعات. وتظهر أوجه التآزر المتزايدة بين المدن والخطط الإقليمية، والمرونة الحضرية، والإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ، تقدّما في هذا المجال. ومن الأمثلة على ذلك مبادرات قدرة المدن على الصمود في وجه الكوارث المنفذة حاليا ضمن إطار برنامج قدرات المدن على الصمود التابع للبنك الدولي والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، اللذان يقومان بمساعدة أكثر من ٣٠ مدينة على جمع الأموال للتأقلم مع تغيّر المناخ والاستجابة لخطر الكوارث.

٦٧ - وفي أقل البلدان نموا، لوحظ أن بناء هيكل للحوكمة الحضرية ليس بالمهمة السهلة نظرا للافتقار إلى أطر مؤسسية مناسبة. وقد أدى ذلك إلى ضعف المشاركة فيه من قِبل مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وبشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان التي تعاني من نزاعات، والبلدان الهشة، تكون المشاركة المجتمعية في مبادرات التخطيط أمراً أساسياً للتنفيذ الفعال للخطة، ولكن الأطر الداعمة بحاجة إلى تعزيز.

٦٨ - وقدّم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى بلدان مثل أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والصومال، والعراق، ولبنان، في جهودها الرامية إلى إشراك السلطات المحلية إشراكا كاملا في الأنشطة التعاونية المجتمعية، بوسائل منها المشاركة النشطة للنساء والشباب.

باء - تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية والعمرانية

٦٩ - يؤدي التخطيط والإدارة المكانية الفعالة، بما في ذلك استخدام النُهج العمرانية، دورا رئيسيا في تيسير التنفيذ الفعال للخطة على الصعيد المحلي[٣٠]. ويساعد التحليل العمراني على فهم المزايا المحتملة لاقتصادات التجمع والحجم في المناطق الحضرية التي لها أهمية بالغة بالنسبة للنمو الاقتصادي والازدهار.

٧٠ - والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي[٣١] هي مبادئ توجيهية شاملة عجّلت بالتخطيط المكاني الفعلي. فهي توفر مجموعة من المبادئ الأساسية والتوصيات الرامية إلى

(٢٩) UN-Habitat, “Balanced social and economic development of Afghanistan’s cities”, Available from http://nua.unhabitat.org/details1.asp?ProjectId=1&ln=1.

(٣٠) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرة ١٥.

(٣١) أقرها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

تحقيق مدن ومناطق مدمجة وشـــاملة من الناحية الاجتماعية ومتكاملة ومترابطة ومقاومة لتغير المناخ. وباســتخدام هذه المبادئ التوجيهية، يعمل عدد من البلدان على دمج الأبعاد المكانية أو العمرانية ضــمن ما لديه من نظم التخطيط القائمة، فيما تعمل بلدان أخرى على وضع نظم جديدة. وتبرهن الفئتان على قيمة تحسين التخطيط المكاني من أجل تنفيذ الإجراءات المفضية إلى التحول.

٧١ - وتعمل مدن مثل جاكرتا، وكيتو، ومدريد، وديربان، جنوب أفريقيا، على دمج نُهج التخطيط الحضـــري في خططها الإنمائية الحالية وربطها بخطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضـــرية الجديدة. وباتباع هذا النهج، دعم مصـرف أمريكا الوسـطى للتكامل الاقتصـادي جيلا جديدا من العمليات الحضـرية المتصـلة بالقدرة على تحمل تكاليف السكن في الجمهورية الدومينيكية، والسلفادور وكوستاريكا. وتعالج العديد من أدوات التخطيط مواضـيع شـاملة وذلك بالاعتماد مثلا على اسـتخدام الأدوات المتمحورة حول الجوانب الجنسـانية. ففي إسـبانيا، أصـبحت بيانات الأثر الجنسـاني المترتب على جميع الخطط الحضـرية والعمرانية على المســتويات دون الوطنية والمحلية، شــرطا قانونيا نافذا في عام ٢٠١٧. ومن الأدوات الأخرى العمل على تعزيز الاســتراتيجيات والعمليات الحضــرية المتكاملة والمبادرات التي تتم في أماكن معينة والتي تحقق آثارا إيجابية على الخطة الحضـرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠. واسـتجابة لمبادئ الخطة الحضـرية الجديدة، يقوم البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية بتمويل مبادرات إنمائية عمرانية تهدف إلى مواجهة التحدي المتمثل في تزايد أوجه عدم المســاواة والإقصــاء في التجمعات الحضــرية المتزايدة، كما هو الحال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

٧٢ - وتطبق المدن أيضـا التوسـعات والتدفقات للمدن القائمة على التخطيط من أجل التسـريع بوتيرة التقدم صوب الوفاء بالالتزام بكفاءة استخدام الأراضي الوارد في الخطة الحضرية الجديدة. ففي غانا، يجري حاليا تنفيذ التوســع المخطط له في المنطقة الحضــرية بمدينة أكرا، بينما تعمل مدن في بليز، وجزر القمر، والصومال، والفلبين، وكينيا على وضع استراتيجيات مماثلة.

٧٣ - وينهض التخطيط الحضــري أيضــا بدور مهم في بناء الســلام. ففي أمريكا اللاتينية، اقترحت حكومة كولومبيا ســلســلة من التغييرات المؤســســية والســياســاتية من أجل تعزيز العملية الوطنية لبناء الســـلام[٣٢]. وفي العراق، أثبتت بوابة الموصـــل للمعلومات والخرائط التي أطلقها موئل الأمم المتحدة (متاح من خلال الرابط التالي: http://unhabitatiraq.net/mosulportal)، وهي نظام لمعلومات المدينة قائم على المشـــاركة، أنها أداة فعالة للتخطيط المكاني من أجل تحقيق الإنعاش بعد انتهاء النزاع. وطُبق أسلوب تصميم الأماكن العامة على جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاع والعنف من أجل تشجيع دمج اللاجئين والمهاجرين في الصومال، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، من بين أماكن أخرى.

جيم - وسائل التنفيذ

٧٤ - يتطلّب التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة طائفة واسعة من النُهج، منها تعبئة الموارد المالية، والابتكارات، وتعزيز أنشـــطة الدعوة، والتوعية، والتركيز على تنمية القدرات. وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية التي نُفّذت حتى الآن.

(٣٢) انظر: http://projects.worldbank.org/P158520?lang=en.

٧٥ - هناك اعتراف متزايد بالدور المنتج التي تضطلع به المدن والأقاليم الحضرية في تمويل البنية التحتية من أجل كفالة الشمول والرخاء والاستدامة. وقد أُحرز تقدم في إعادة تحديد التمويل وإعادة تركيزه بحيث يوجه نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وذلك ضمن برامج محددة مرتبطة بالقدرة الإنتاجية للمدن. ومع ذلك، فمن الواضح أن الخطة وغيرها من الخطط الإنمائية تُنفذ في سياق الركود، بل وحتى الانهيار، الذي تشهده حصة المساعدة الإنمائية المتاحة للمشاريع والبرامج الحضرية.

٧٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شجّعت الجمعية العامة موئلَ الأمم المتحدة على مواصلة تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والقطاع الخاص لمواءمة الاستثمارات الحضرية الضخمة مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة. وقد يسر الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف زيادةَ الاستثمار في التوسع الحضري المستدام، التي تيسّرت أيضا بفضل تعزيز صناديق البنية التحتية وشركات تنمية البلديات.

٧٧ - وتقدم مؤسسات التمويل الإنمائي، مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، المساعدة إلى المدن والحكومات الوطنية لإنشاء الأطر المالية التي تجذب الاستثمارات الجديدة من أجل تحقيق النمو المستدام. ففي شرق أفريقيا، يستثمر البنك الدولي ما يصل إلى ١ بليون دولار في مشاريع حضرية تهدف إلى تحسين الأداء المالي والمؤسسي في المدن. وساعد أيضا ٢٤٠ من حكومات المدن على الاستفادة من أسواق المال المحلية والإقليمية دون تقديم ضمان سيادي، ودعم المبادرات المتصلة بمخاطر الكوارث والمناخ.

٧٨ - وتضمّن التّقدم المحرز في التمويل الحضري أيضا تحقيق اللامركزية المالية، وإدارة الأصول المحلية، وتعبئة الموارد المحلية من خلال إصلاح الضرائب على الممتلكات، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية دون الوطنية، وتحسين إدارة الإيرادات. فعلى سبيل المثال، تُطبق الأدوات المتصلة بضبط قيمة الأراضي على نحو متزايد من أجل زيادة الإيرادات المتأتية من البنية التحتية في البرازيل، والصين، وكولومبيا، ومصر، والهند، وأيضا في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ودعمت المنظمة اللامركزية المالية في عدد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ومع ذلك، لا يزال يتعين تنفيذ اللامركزية المالية الفعالة في الكثير من أقل البلدان نموا، حيث ستكتسي التنمية الحضرية أهمية خاصة في العقود المقبلة[٣٣].

٧٩ - ويتطلب التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة توسيع نطاق الابتكارات الحضرية، مما يستلزم بدوره تهيئة بيئة مواتية لتبادل المعلومات والتعلم. وتشمل الأمثلة الناجحة قيام الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية في مالانج، إندونيسيا، بتمويل تأمينهم الصحي من خلال المتاجرة في النفايات القابلة لإعادة التدوير، والقيام في نيروبي بتحديد العشوائيات لتمكين المواطنين بالبيانات، وقد بدأت كلتا المدينتين في تحفيز التغيير الإيجابي على نطاق القطاعات[٣٤].

(٣٣) OECD and United Cities and Local Governments, “Subnational governments around the world: structure and finance – a first contribution to the global observatory on local finances” (2016).

(٣٤) Global Agenda Council on the Future of Cities, “Top ten urban innovations” (World Economic Forum, 2015) متاح من خلال الرابط التالي: http://www3.weforum.org/docs/Top_10_Emerging_Urban_Innovations_report_2010_20.10.pdf.

٨٠ - وبرامج المدن الذكية، والصناعات الإبداعية، والتطورات الجديدة في البنية التحتية، والتكنولوجيات المسببة لتغييرات جذرية تحقّق أوجه تقدم مهمة في مجالات الطاقة والنقل وتقديم الخدمات، التي لها القدرة على تحفيز التغيير الحضري السريع. وتستخدم المدن المتقدمة تكنولوجياً البيانات المفتوحة من أجل رصد التنمية الحضرية وتحسين إدارتها، كما هو الحال في مبادرة دبي الذكية.

٨١ - ومن خلال الواقع المعزز المصحوب بتخطيط الأماكن العامة، وبالتعاون مع شركة إريكسون المصنِّعة للعبة ماينكرافت ''Minecraft''، يعمل موئل الأمم المتحدة على إشراك الشباب في تصميم الأماكن العامة داخل مجتمعاتهم المحلية. وقد أجري اختبار في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من أجل وضع استراتيجية للأماكن العامة للمدينة.

٨٢ - أما قدرات المؤسسات والموارد البشرية بالحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، فضلا عن غيرها من أصحاب المصلحة، فلا غنى عنها في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وتتمتع مبادرة تنمية المدن في آسيا، التي ينفذها مصرف التنمية الآسيوي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بتمويل من حكومات ألمانيا والسويد وسويسرا والنمسا وأيضا من حكومة شنغهاي البلدية، بالقدرة على تحقيق التزامن بين تنمية القدرات في إطار تخطيط البرامج وتحديد أولويات الاستثمار في البنية التحتية للمدينة من جهة وبين تنفيذ الخطة في أكثر من ٩٠ مدينة من جهة أخرى. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وموئل الأمم المتحدة على تنفيذ برنامج لمواءمة الخطة مع الهدف ١١ في المدن في أمريكا اللاتينية. وتقوم فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية بتدريب الموظفين المحليين على استخدام البيانات ونظم الرصد من أجل دعم تنفيذ الخطة، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموئل الأمم المتحدة.

٨٣ - وتأخذ الجهود الجارية لتوسيع نطاق تنمية القدرات أشكالا متنوعة وهي تستعين بالمؤسسات القائمة على المعرفة. ويجري حاليا توسيع نطاق برامج تنمية القدرات الوطنية في إثيوبيا وإندونيسيا والبرازيل من خلال توفير التعلم عن بعد وتنظيم الدورات على عين المكان للموظفين المدنيين وتوفير التدريب أثناء العمل. وتعمل الجامعات مثل معهد التكنولوجيا والتعليم العالي في مونتيري، المكسيك، وجامعة نيروبي في كينيا على دمج الخطة وأهداف التنمية المستدامة في تعليمها النظامي. ويقدم برنامج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمعهد لينكولن لسياسات الأراضي دورات تدريبية عبر شبكة الإنترنت وعلى عين المكان من أجل تحسين المعروض من الأراضي لأغراض التنمية الحضرية المستدامة. وتقوم مبادرة التحول في مجال التنقل الحضري، التي تُنفذ برعاية حكومة ألمانيا بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة وبرنامج الحكومات المحلية من أجل الاستدامة ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها، بتدريب قادة المناطق الحضرية في جميع القارات على التنقل المستدام. ويدعم برنامج شبكة الاتحاد الأوروبي للتنمية الحضرية تنمية القدرات في أكثر من ٥٠٠ مدينة أوروبية فيما يتصل بالسياسات والممارسات الحضرية الناجعة والمستدامة.

خامسا – التوصيات

٨٤ – أثناء استعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، ظهرت فرص لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ومنصات الإدارة، ودمج الخطة مع الخطط العالمية الأخرى. وبناء على هذا التقرير، يقدم الأمين العام التوصيات التالية:

(أ) اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات مدعوّة إلى النظر في اعتماد عينة وطنية من المدن من أجل مواءمة البيانات ومقارنتها وتجميعها على الصعيدين الإقليمي والمحلي، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الدول الأعضاء في الإبلاغ عن تنفيذ الخطة؛

(ب) لعلّ منظومة الأمم المتحدة تودّ تعزيز قدرات الحكومات الوطنية ودون الوطنية على تنفيذ الخطة وأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها، بالتعاون مع المؤسسات القائمة على المعرفة؛

(ج) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز منتديات أصحاب المصلحة المتعددين التي تيسر المشاركة والانخراط على جميع المستويات وتدعم الدول الأعضاء في الإبلاغ عن الخطة والأهداف؛

(د) لعلّ الدول الأعضاء تودّ أن تستمر، حسب الاقتضاء، في وضع سياسات حضرية وطنية شاملة قائمة على الأدلة ومتكاملة، بوصفها محفزات لتنفيذ الخطة والأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(هـ) في السعي إلى إضفاء الطابع المحلي على الخطة والأهداف، لعلّ الدول الأعضاء تودّ أيضا أن تدعم ما تقوم به السلطات دون الوطنية والمحلية من جمع وتحليل للبيانات الكمية والنوعية المصنفة، بما في ذلك المؤشرات الجنسانية، لإنارة السبيل أمام عملية وضع السياسات العامة وكفالة ألا يتخلف مكانٌ عن ركب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(و) لتنفيذ الخطة ورصدها، ينبغي وضع آليات تمويل طويلة الأجل وقابلة للتنبؤ، ويشمل ذلك تطوير قدرة حكومات الهيئات دون الوطنية على توفير الإيرادات من مواردها الخاصة.

المرفق

الإنجازات والنظم العالمية: ٢٠١٨-٢٠٣٦

السنة	*الإنجازات العالمية*[أ]	*النظم/النواتج*
٢٠١٨	**تقرير الأربع سنوات الأول**	إعلان كوالالمبور بشأن المدن ٢٠٣٠
	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (استعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)	تقرير الأربع سنوات الأول: مقترح نظام لتقديم التقارير
		المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير القطرية
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة التاسعة)	تقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن الهدف ١١
	مؤتمر القمة للعمل المناخي العالمي	
٢٠١٩	*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة*	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة السابعة والعشرون): الحوار بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
	مؤتمر القمة العالمي السادس للزعماء المحليين والإقليميين	*التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠١٩*
	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة السابعة والعشرون)	
٢٠٢٠	المنتدى الحضري العالمي (الدورة العاشرة)	الانتهاء من تحديد مؤشرات الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة
		دخول المنصّة الشبكية المعززة لخطة كيتو للتنفيذ في طور العمل
		المنتدى الحضري العالمي (الدورة العاشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		عملية التشاور بشأن تقرير الأربع سنوات الثاني
		تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
٢٠٢١	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (استعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)	التقارير القطرية في إطار تقرير الأربع سنوات الثاني
		التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٢١
	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثامنة والعشرون)	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثامنة والعشرون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		المساهمات المقدمة من اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية
٢٠٢٢	**التقرير تقرير الأربع سنوات الثاني**	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الحادية عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	استعراض منتصف المدة لأهداف التنمية المستدامة	تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الحادية عشرة)	
	مؤتمر القمة العالمي السابع للزعماء المحليين والإقليميين	
٢٠٢٣	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة التاسعة والعشرون)	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة التاسعة والعشرون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	التقييم العالمي (المساهمات المحددة وطنيا، اتفاق باريس)	*التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٢٣*
		العملية التشاورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
٢٠٢٤	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (استعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)	العملية التشاورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
		تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الثانية عشرة)	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الثانية عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
٢٠٢٥	مؤتمر القمة العالمي الثامن للزعماء المحليين والإقليميين	التقارير القطرية في إطار تقرير الأربع سنوات الثالث
	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثلاثون)	*التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٢٥*
		مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثلاثون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		المساهمات المقدمة من اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية

السنة	الإنجازات العالمية[أ]	النظم/النواتج
٢٠٢٦	**تقرير الأربع سنوات الثالث**	استعراض منتصف المدة
	استعراض منتصف المدة للخطة الحضرية الجديدة (كيتو + ١٠)	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الثالثة عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الثالثة عشرة)	
٢٠٢٧	*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة*	العملية التشاورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (استعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الحادية والثلاثون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الحادية والثلاثون)	*التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٢٧*
٢٠٢٨	التقييم العالمي	تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الرابعة عشرة)	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الرابعة عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	مؤتمر القمة العالمي التاسع للزعماء المحليين والإقليميين	
٢٠٢٩	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثانية والثلاثون)	التقارير القطرية في إطار تقرير الأربع سنوات الرابع
		التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٢٩
		مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثانية والثلاثون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		المساهمات المقدمة من اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية
٢٠٣٠	**تقرير الأربع سنوات الرابع**	تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الخامسة عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة الخامسة عشرة)	
٢٠٣١	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (استعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)	العملية التشاورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثالثة والثلاثون)	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الثالثة والثلاثون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٣١
٢٠٣٢	**مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٤٠)**؛	تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة السادسة عشرة)	المنتدى الحضري العالمي (الدورة السادسة عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
٢٠٣٣	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الرابعة والثلاثون)	التقارير القطرية في إطار تقرير الأربع سنوات الخامس
	التقييم العالمي	*التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٣٣*
		مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الرابعة والثلاثون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		المساهمات المقدمة من اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية
٢٠٣٤	**تقرير الأربع سنوات الخامس**	تقرير موئل الأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن الخطة الحضرية الجديدة
	المنتدى الحضري العالمي (الدورة السابعة عشرة)	المنتدى الحضري العالمي (الدورة السابعة عشرة): الحوارات بشأن الخطة الحضرية الجديدة
٢٠٣٥	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (استعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)	العملية التشاورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الخامسة والثلاثون)	مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة (الدورة الخامسة والثلاثون): الحوار بشأن الخطة الحضرية الجديدة
		التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠٣٥
٢٠٣٦	**الموئل الرابع**	تجديد الالتزام السياسي من أجل تقييم وتعزيز التقدم المحرز بشأن الخطة الحضرية الجديدة

(أ) دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تتناول الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، ما زالت لم تُحدَّد بعد.